

Distr.: General  
2 August 2021  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الفقرة 33 من قرار مجلس الأمن 2551 (2020) التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم إليه معلومات مستكملة عن أي تطورات أخرى مستجدة نحو تطبيع العلاقات بين إريتريا وجيبوتي. وهذه هي المرة الرابعة التي أقدم فيها معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن هذه المسألة منذ اتخاذ القرار 2444 (2018) في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وكما أشيرُ إلى ذلك من قبل، قد سمح التقارب بين إريتريا وإثيوبيا الذي حدث في عام 2018 والمحادثات الدبلوماسية التي دارت لاحقاً بين إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال بإتاحة فرصة حقيقية لتغيير المشهد السياسي في المنطقة وخلق دينامية إيجابية لتحقيق السلام والأمن والتعاون، وذلك خدمةً لمصلحة جميع شعوب المنطقة. غير أنه لا تزال هناك العديد من العقبات التي تعرقل المساعي الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الدائم والرخاء المشترك في المنطقة، وهي تشمل النزاعات المسلحة، وتشريد السكان، والجراد الصحراوي، والجفاف، وغير ذلك من الأزمات المناخية، فضلاً عن التهديد المستمر الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الجهات الفاعلة المحلية من أجل معالجة هذه المشاكل، ورسم مسار مستقبلي أفضل للمنطقة، والمضي قدماً على درب التنمية المستدامة للجميع. ويمثل تطبيع العلاقات بين الدول عنصراً أساسياً لتحقيق هذا الطموح.

ومع أننا لا نعلم إن كان هناك حوار ثنائي رفيع المستوى جارٍ بين البلدين منذ آخر معلومات مستكملة قدمتها إلى المجلس بشأن الحالة في تموز/يوليه 2020 (S/2020/759)، فإنني أود التشديد على أن الجانبين واصلوا التصرف بمسؤولية تجاه بعضهما، وعلى أنه رغم عدم إحراز تقدم ملحوظ نحو حل المسائل الثنائية المتعلقة فإننا لم نلاحظ حدوث أي تدهور في الحالة.

وتواصل إريتريا وجيبوتي ضمان الأمن على طول حدودهما المشتركة، حيث ظلت الحالة مستقرة. ولم تصدر تعليقات سلبية عن أي من الجانبين، وحافظ البلدان على العلاقات الدبلوماسية القائمة بينهما. ويسرني أن أشير إلى أن القائم بالأعمال بالنيابة في سفارة إريتريا في جيبوتي قد حضر يوم 15 أيار/مايو 2021، حفل تنصيب إسماعيل عمر غيله، الذي أعيد انتخابه رئيساً لجيبوتي في 9 نيسان/أبريل 2021.



ولكن في الوقت الحالي، لدى البلدين وجهات نظر مختلفة. فلا تزال جيبوتي تنظر إلى النزاع الحدودي مع إريتريا على أنه مصدر للتوتر وهي لا تزال متمسكة بالتوصل إلى تسوية من خلال الحوار الثنائي أو الوساطة أو التحكيم الدولي الملزم. وبما أن الخيارين الأولين لم يسمحا بتحقيق نتائج ملموسة رغم المحاولات المبذولة حتى الآن، ترى جيبوتي أن التحكيم الدولي قد يمثل أداة مفيدة في هذه المرحلة لتسوية النزاع نهائياً. ويشعر البلد بالقلق أيضاً من المصير الذي آل إليه جنوده البالغ عددهم 13 جندياً الذين اختفوا منذ الاشتباكات الحدودية التي وقعت في حزيران/يونيه 2008. ومن جهة أخرى، أعرب البلد أثناء المشاورات التي أجراها مؤخراً مع الأمم المتحدة عن قلقه من بقاء معسكر أندالي على الجانب الإريتري من الحدود المشتركة، الذي يُزعم أنه يُستخدم كقاعدة لتدريب أعضاء جماعة مسلحة مناهضة لجيبوتي. وجيبوتي مقتنعة بأن إزالة المعسكر ستشمل إجراء مشجعاً يساعد على بناء الثقة بين البلدين.

أما إريتريا، فهي ترى أن عملية تطبيع العلاقات الثنائية، عملية تتطلب وقتاً بطبيعتها؛ ومع ذلك، قد أعربت عن قلقها في أن هذه العملية لا تزال على المسار الصحيح. وهي تؤكد أن جيبوتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من الدينامية الإقليمية التي تم تنشيطها في عام 2018. وتؤكد إريتريا أن التوترات المتصلة بالحدود قد خفّت وأن العلاقات بين جيبوتي وإريتريا ينبغي ألا تشكل مصدراً للقلق بعد الآن، ولا سيما في هذه الفترة التي تواجه فيها منطقة القرن الأفريقي مشاكل خطيرة. وتؤكد أنه يمكن حل أي خلاف مع جيبوتي على المستوى الثنائي، وتدعو إلى منح البلدين المجال والوقت اللازمين للقيام بذلك في هدوء. وتتفي إريتريا بشدة بتقديم أي شكل من أشكال الدعم لمقاتلين مناهضين لجيبوتي في الماضي، وتقول إنها تأمل فقط أن يتم استئناف مشاريع التنمية على طول الحدود المشتركة وأن يتم النهوض بتلك المشاريع. وتضيف أنه لا يوجد حالياً أي أسير حرب جيبوتي محتجز لديها.

ورغم اختلاف وجهات النظر، واصلت إريتريا وجيبوتي التعبير عن رغبتها في مواصلة تحقيق التكامل والتعاون الإقليميين، وأنا أرحب بمشاركة البلدين في الآليات الإقليمية المنشأة لتنسيق العمل على حل المشاكل المشتركة، مثل مجلس الدول العربية والأفريقية المطللة على البحر الأحمر وخليج عدن، الذي يهدف إلى تعزيز سلامة الملاحة في الممرات المائية الإقليمية، وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى، وهي جهاز تابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وأمل أن يمهد التعاون في إطار هذه الآليات الإقليمية فعلاً للالتزام أكثر بإيجاد حل للمسائل المعقدة بين البلدين وإحراز تقدم ملموس نحو هذا الهدف من أجل تطبيع العلاقات بشكل تام. وأعرب عن تقديري للعروض التي قدمها أصدقاء البلدين لتيسير الحوار بينهما تحقيقاً لهذه الغاية، وأشجع إريتريا وجيبوتي على الاستفادة من هذه العروض. وأكرر الإعراب عن استعدادي لبذل مساعي الحميدة إذا رغب الطرفان في ذلك.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش